

Distr.: General
23 August 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٧٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل
حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة
لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان
والحرريات الأساسية

تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إقامة انتخابات دورية
ونزيتها وتشجيع الديمقراطية

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير وصفا لما قامت به منظومة الأمم المتحدة من أنشطة في مجال تقديم الدعم الانتخابي للدول الأعضاء على مدار العامين الماضيين. وما برحت الأمم المتحدة، بحكم ولايتها وخبرتها، تعزز مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة في وقت يتصدر فيه هذا المبدأ جدول الأعمال الدولي. فولاية وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كمنسق الأمم المتحدة لأنشطة المساعدة الانتخابية، هي ضمان التماسك التنظيمي والانسجام السياسي والتقني في جميع أنشطة الأمم المتحدة الانتخابية. وتدعم المنسق في هذه المهام شعبة المساعدة الانتخابية، التي يُطلب منها الاحتفاظ بقائمة بأسماء الخبراء الانتخابيين وبذاكرة مؤسسية انتخابية للأمم المتحدة.

* A/62/150.

** تأخر إصدار هذا التقرير بسبب الحاجة إلى تبيان المعلومات المقدمة من مختلف المصادر.



وفي إطار حفظ السلام أو إطار ما بعد الصراع، تُقدّم المساعدة عادة من خلال العناصر الانتخابية في بعثات إدارة عمليات حفظ السلام أو من خلال البعثات السياسية الخاصة التي تقوم إدارة الشؤون السياسية بإدارتها. وتساعد شعبة المساعدة الانتخابية هذه البعثات في وضع العنصر الانتخابي وتزويده بالموظفين وتقديم لها الإرشاد التقني، حسب الاقتضاء. كما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة البلدان باطراد في إيجاد قدرة وطنية على الإدارة المهنية للانتخابات وأطر للمشاركة الانتخابية الشاملة طوال فترة دون انقطاع. ويقوم الآن عدد متزايد من إدارات الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها بتقديم عناصر المساعدة الانتخابية، كما تفعل ذلك المنظمات الحكومية الدولية والعديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية.

ولا تُقدم المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة إلا بناء على طلب الدولة العضو أو على أساس قرار من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة. ومنذ عام ١٩٩٢، تلقت الأمم المتحدة ٤٠٦ طلبات من ١٠٧ دول أعضاء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية إلى ٤٣ دولة عضواً.

وعلى مر السنين، ظهر عدد من الاتجاهات. فما برح طلب الدول الأعضاء من أجل المساعدة الانتخابية مرتفعاً، كما تلاشى بالتدريج الشك الأولي من أن يكون في هذه المساعدة تجاوز على السيادة الوطنية. وفي حين تناقص بشكل ملموس عدد طلبات تنظيم الانتخابات أو مراقبتها، بقي تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين إلى السلطات الانتخابية والمؤسسات الأخرى هو القاعدة. لكن تعقيد الطلبات، بما فيها طلبات المبتكرات التكنولوجية، هو في ازدياد. ويركز عدد متزايد من المشاريع على الانتخابات المحلية، التي يمكن أن تكون أكثر تعقيداً تقنياً وسياسياً، وأكثر كلفة من الانتخابات الوطنية. وهناك إدراك متزايد من أن بناء القدرة على تنظيم انتخابات موثوقة قد يتطلب المساعدة طوال فترة دون انقطاع. وأخيراً، فإن الانتخابات الناجحة تتطلب عمليات تقنية موثوقة وشفافة كما تتطلب التزام الجهات الفاعلة سياسياً بإيجاد البيئة المناسبة لضمان قبول النتائج وتشكيل الحكومة في جو سلمي.

وخلال سنوات من الخبرة في هذا الميدان، وضعت الأمم المتحدة ممارسات أثبتت فعاليتها. بيد أنه لا بد للمنظمة من أن تواصل تكييف ممارساتها لتلبية الاتجاهات الناشئة والتصدي للتحديات المماثلة. ويقدم التقرير الحالي سلسلة من التوصيات لضمان التعزيز المستمر لدور الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء من أجل إجراء انتخابات دورية موثوقة حقيقية ونزيهة.

أولا - مقدمة

- ١ - أُعد هذا التقرير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٢/٦٠ ويشمل الأنشطة الانتخابية الذي اضطلعت بها الأمم المتحدة منذ صدور التقرير السابق بهذا الشأن (A/60/431).
- ٢ - وعندما بدأت الأمم المتحدة تقديم المساعدة الانتخابية، كان ثمة شك من أن جهودها قد يكون فيها انتهاك للسيادة الوطنية أو تفرض نموذجاً وحيداً من الديمقراطية. بيد أن هذه الناحية المثيرة للقلق تلاشت تدريجياً. والحديث بالملاحظة، أنه لم يُقدّم قط أي اعتراض على التدخل في الشؤون الداخلية لإحدى الدول الأعضاء.
- ٣ - وخلال السنوات الـ ١٥ الأخيرة، ساعدت الأمم المتحدة ١٠٧ دول أعضاء في إجراء الانتخابات. وقد ورد أول طلب بشأن المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة في عام ١٩٨٩. كما طلبت دول أعضاء عديدة المساعدة أكثر من مرة. فحتى آب/أغسطس ٢٠٠٧، كانت الأمم المتحدة قد تلقت ٤٠٦ طلبات من أجل المساعدة الانتخابية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية إلى ٤٣ دولة عضواً. وفي ١٠ حالات، استند تقديم المساعدة إلى ولاية من مجلس الأمن. وقد أُدرج في مرفق هذا التقرير أمثلة مختارة على المساعدة الانتخابية.
- ٤ - ويُشدّد هذا التقرير على الجهود المبذولة لتعزيز الشراكات مع الآخرين المشتركين في المساعدة الانتخابية. فهو يحدد عدداً من الاتجاهات والتحديات التي لا بد للأمم المتحدة من الاستجابة لها لضمان تقديم المساعدة الانتخابية بشكل متماسك فعال. كما يشير إلى عدد من المسائل المتعلقة بالموارد التي لها أثر في تقديم المساعدة الانتخابية. وأخيراً يقدم هذا التقرير سلسلة من التوصيات من أجل تحسين المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء وتطويرها استراتيجياً.

ثانياً - المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

ألف - التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

- ٥ - تتطلب الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء في إجراء انتخابات دورية موثوقة ونزيهة، نهجاً شاملاً للمنظومة. فولاية وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كمنسق الأمم المتحدة لأنشطة المساعدة الانتخابية (يشار إليه فيما يلي باسم المنسق) هي ضمان التماسك التنظيمي والانسجام السياسي والتقني في جميع الأنشطة الانتخابية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وتدعم المنسق في هذه المهام شعبة المساعدة الانتخابية، التي يُطلب منها الاحتفاظ بقائمة بأسماء الخبراء الانتخابيين وبذاكرة مؤسسية انتخابية للمنظمة.

٦ - وفي إطار حفظ السلام أو إطار ما بعد الصراع، تقدم المساعدة عادة من خلال العناصر الانتخابية للبعثات الميدانية تحت رعاية إدارة عمليات حفظ السلام أو من خلال البعثات السياسية الخاصة التي تديرها إدارة الشؤون السياسية. وتساعد الشعبة في تصميم العنصر الانتخابي وتزويده بالموظفين، حيث تقوم بهذا العمل الأخير من خلال قائمة تضم أسماء الخبراء الانتخابيين، مع تقديم الإرشاد التقني حسب الطلب. وتقدم هذه المساعدة حالياً، على سبيل المثال، إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. كما يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان على إيجاد القدرة الوطنية من أجل الإدارة المهنية للانتخابات والأطر من أجل المشاركة الشاملة طوال فترة دون انقطاع. كما تشترك إدارات الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها الأخرى في تقديم المساعدة الانتخابية، بما فيها صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومتطوعو الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٧ - وأتاحت الفترة الحالية المشمولة بالتقرير فرصة للاستعراض وتقييم ولاية شعبة المساعدة الانتخابية ومهامها ومواردها. وفي هذا الصدد، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييماً متعمقاً لأعمال الشعبة وقدم توصيات مفيدة (E/AC.51/2007/2/Add.1)، شرعت الشعبة في تنفيذها.

٨ - وقد أُعيد تشكيل الشعبة، بدون أن تترتب تكاليف، كي تلي الاحتياجات والطلبات الحالية بشكل أفضل. وهي تعمل الآن على تدعيم شراكاتها الاستراتيجية وتعزيز المشاورات المحسنة بين الشركاء في ذات الوقت الذي تزيد فيه من قدرتها على إسداء المشورة بشأن مسائل السياسات الانتخابية الشاملة، ولا سيما المسائل التي من شأنها تعزيز أهداف منع نشوب الصراعات. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت الشعبة في التركيز على إنشاء ذاكرتها المؤسسية الفريدة بغية مشاطرة معارفها وتجاربها مع الدول الأعضاء والشركاء بشكل أكثر فعالية. كما ستقوم الشعبة بدور أكثر نشاطاً في مجال الدعوة بشأن المعايير الدولية لتقديم المساعدة الانتخابية. وكنتيجة طبيعية لهذا، تم تنقيح صلاحيات الصندوق الاستثماري للمراقبة الانتخابية بغية ضمان التساوق مع مهام الشعبة.

٩ - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو هيئة التنفيذ الرئيسية للمنظمة من أجل الدعم الانتخابي الطويل الأمد خارج إطار حفظ السلام أو إطار ما بعد الصراع. فهو يدير كل سنة ما بين حوالي ٤٠ إلى ٥٠ مشروعاً انتخابياً في الميدان. وخلال السنوات العديدة الماضية، تحول فُحجه إلى تركيز الدعم على الدورات الانتخابية بدلاً من انتخابات محددة. وهذا

ما يسمح بتحسين التخطيط المسبق وإنشاء برامج مساعدة متعددة السنوات أكبر حجما تُركّز على الإصلاح الانتخابي وتطوير القدرات. وبالإضافة إلى أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الميدان، يواصل البرنامج تقديم تحليل هام بشأن المسائل المتصلة بالانتخابات. ففي عام ٢٠٠٦، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نتائج "دراسة استقصائية شاملة تتعلق بتكاليف التسجيل والانتخابات"، وهو أول تحليل دولي شامل لتكاليف الانتخابات. وبإبراز أفضل الممارسات في مجال تنظيم الانتخابات وإدارتها، تقدم هذه الدراسة الاستقصائية اقتراحات قيمة من أجل الحد من التكاليف في ذات الوقت الذي تحافظ فيه على نزاهة الانتخابات.

١٠ - وقد تلقى صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية دعما ماليا من ٣٠ دولة عضوا من جميع المناطق. ودعا مجلسه على وجه التحديد منظمات المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة إلى تقديم مقترحات بمشاريع. وكان أن أوصى المجلس بـ ١٢٥ مشروعا، منها ٢٨ في المائة تتصل بالتحقيق المدني والانتخابات والأحزاب السياسية. وقد تلقى هذا المجال المواضيع أكبر قدر من التمويل من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. كما اعتمد ما مجموعه ٣٥ مشروعا متصلا بالانتخابات، وخضعت جميع هذه المشاريع لتمحيص شعبة المساعدة الانتخابية، وأقرها المنسق حسب الحاجة.

١١ - وما برحت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تسدي المشورة بشأن الجوانب الانتخابية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يقوم الآن المركز الفرعي الإقليمي التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمعني بحقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا الوسطى، في ياوندي بالكاميرون، بدعم عمليات الديمقراطية في ١١ بلدا في المنطقة. وأخيرا جدا، قام المركز بتنظيم اجتماع لمنظمات المجتمع المدني الرئيسية لبحث خطة عمل من أجل إشراك المجتمع المدني في حملات لتوعية الجمهور بشأن الحقوق الانتخابية. وفي تيمور - ليشتي، تقدم المفوضية الدعم الفني والمنهجي لقسم حقوق الإنسان والعدالة في الفترة الانتقالية التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمو - ليشتي، بما في ذلك رصد محطات التصويت بغية ضمان تمكّن الناخبين الضعفاء، (الذين هم قيد الاحتجاز، أو في المستشفيات، أو المشردين في الداخل)، من التصويت. وقد ساعد هذا الرصد أيضا في منع تكرار حالات التهريب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

١٢ - وتتعاون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الآن مع سبعة شركاء من المؤسسات، بما فيها إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لصيانة وتوسيع شبكة المعارف الانتخابية، ACE (انظر <http://aceproject.org>)، ("مشروع إدارة وتكاليف الانتخابات سابقا").

١٣ - ويُقدم برنامج متطوعي الأمم المتحدة الموظفين الهامين من أجل البعثات الانتخابية، وغالبا ما يفعل ذلك في غضون وقت قصير جدا. ففي عام ٢٠٠٦، قام حوالي ٤٤٥ متطوعا بتقديم الدعم إلى ست بعثات انتخابية. وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، بلغ مجموع المتطوعين العاملين في سبع بعثات انتخابية ٥٧٦ متطوعا، وخمس من هذه البعثات ما برحت مستمرة منذ عام ٢٠٠٦. كما يشترك متطوعو الأمم المتحدة حاليا في بعثات في توغو، وتيمور - ليشتي، جزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وغينيا، وكوت ديفورا، ومدغشقر، ونيبال وهاييتي.

١٤ - ويقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دعما لمشاريع الأنشطة الانتخابية وذلك بالشراكة مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدول الأعضاء. ومن الخدمات البارزة التي قدمها مكتب خدمات دعم الانتخابات المقدمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، وهاييتي. كما قام المكتب بالتنسيق بين مراقبي الانتخابات الدوليين من أجل الانتخابات التي جرت في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ومن أجل الانتخابات التي جرت في هاييتي في شباط/فبراير ٢٠٠٦، قدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الخدمات للمجلس الانتخابي المؤقت، ولبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي (MINUSTAH)، ومنظمة الدول الأمريكية. واستكمالا لأعمال المكتب السابقة في العراق، قام المكتب بمساعدة اللجنة الانتخابية الوطنية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وذلك بتخطيط وتنفيذ العمليات اللوجيستية من أجل عقد استفتاء تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وانتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

باء - التعاون مع المنظمات الأخرى

١٥ - ما برحت الأمم المتحدة تقيم وتعزز علاقاتها مع المنظمات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المشتركة في المساعدة الانتخابية. وفي هذا السياق، غالبا ما يُتوقع من المنظمة أن تسهم في تطوير أفضل الممارسات الانتخابية ونشرها. وعلى سبيل المثال، فقد وقّع الأمين العام إعلان المبادئ للمراقبة الانتخابية الدولية ومدونة السلوك للمراقبين الدوليين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الحين، أقر هذا الإعلان ما يزيد عن ٣٠ منظمة، التزمت جميعها بالمعايير المنصوص عليها في الإعلان بالنسبة للمراقبة المهنية الفعالة وغير المنحازة. وفي سبيل تعزيز الإعلان وتوسيع نطاق الدعم له، ترمع المنظمات المؤيدة للاجتماع سنويا على أساس دوري، على أن تنظم منظمة الدول الأمريكية الاجتماع التالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

١٦ - وبالإضافة إلى أعمال الأمم المتحدة مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهيئات أخرى، أقامت الأمم المتحدة حوارا جاريا مع الاتحاد الأفريقي، الذي طلب الدعم في إنشاء وحدته الانتخابية.

١٧ - وما برحت الأمم المتحدة تعمل مع الشركاء في ACE: شبكة المعارف الانتخابية، ومشروع بناء الموارد في مجال الديمقراطية والحكم والانتخابات، وهما وسيلتان من وسائل المعارف الانتخابية لهما نطاق عالمي. والمشروع الأخير هو مجموعة وحدات تدريبية من أجل بناء القدرة على الإدارة الانتخابية. وهذا المشروع الذي أنشئ في الأصل في تيمور - ليشتي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، هو جهد تعاوني من قبل اللجنة الانتخابية الاسترالية، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، و المؤسسة المعروفة سابقا باسم المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، وشعبة المساعدة الانتخابية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجري حاليا إنشاء نسخة جديدة موسعة من المشروع. وقد استخدم هذا المشروع لتدريب الإداريين الانتخابيين في جميع أنحاء العالم. وتقدم شبكة المعارف الانتخابية (ACE) معلومات تستند إلى مواقع الانترنت بشأن إدارة الانتخابات، وتشمل المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، ومعهد المكسيك الاتحادي للانتخابات، ومؤسسة كندا للانتخابات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومعهد الجنوب الأفريقي للانتخابات. وقد انضمت شعبة المساعدة الانتخابية مؤخرا جدا كعضو في الشراكة فحازت على العضوية في آذار/مارس ٢٠٠٧. وتحظى شبكة المعارف الانتخابية (ACE) بالدعم من خلال المساهمات المقدمة من شريكها، صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية واللجنة الأوروبية.

١٨ - وكانت الأمم المتحدة عضوا في اللجنة التوجيهية لتخطيط وتنظيم مؤتمر المنظمات الانتخابية العالمية الرابع، الذي عقد في واشنطن العاصمة في آذار/مارس ٢٠٠٧، وقامت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية بتنسيقه. وضم المؤتمر رابطات انتخابية وخبراء انتخابيين مما يزيد عن ٥٠ بلدا. وقد بحث المشتركون مجموعة واسعة من المسائل، بما فيها التصويت الإلكتروني وإنشاء مراكز تدريبية لإدارة الانتخابات.

جيم - الانتخابات ونوع الجنس

١٩ - واعترافا بأهمية المساواة بين الجنسين في جميع مظاهر الحياة العامة والسياسية، تواصل الأمم المتحدة تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات كمناسبة، ومرشحة، وإدارية. ومنذ عام ٢٠٠٦، نظمت إدارة عمليات حفظ السلام أربع مشاورات وطنية للمجتمع المدني بقصد تعزيز دور المرأة، وذلك في بروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وهاييتي.

وبالاستناد إلى هذه الاجتماعات، تشترك الإدارة وشعبة المساعدة الانتخابية في إعداد مبادئ توجيهية بشأن تعزيز دور المرأة في العمليات الانتخابية في فترة ما بعد الصراع. وقد قام صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، برعاية مجموعة من المشاريع. ففي أفريقيا، مثلاً، أعطى صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة و”وكالة أنباء العالم الثالث (انتربرس)” منحة لتحسين التغطية الصحفية للنساء المرشحات لمناصب في ١١ بلداً أفريقياً. وفيما يتعلق بانتخابات عام ٢٠٠٧ في تيمور - ليشتي، اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بمشروع لدعم المرشحات.

٢٠ - وتولي الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً للتوازن بين الجنسين في ملاك موظفي بعثاتها الميدانية؛ وفي بعض العناصر الانتخابية يبلغ عدد الموظفين أكثر من ٥٠ بالمائة. وتتولى امرأة وظيفة كبير موظفي الشؤون الانتخابية في أكبر بعثتين للمنظمة وهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الأمم المتحدة في نيبال. وتبلغ نسبة النساء حالياً في قائمة الخبراء الانتخابيين ٣٠ بالمائة، وتُبذل الجهود الآن لزيادة هذا العدد بشكل ملموس.

ثالثاً - الاتجاهات السائدة في المساعدة الانتخابية

٢١ - أظهرت الخبرات المكتسبة خلال العامين الماضيين العديد من الاتجاهات الناشئة في ميدان المساعدة الانتخابية. ويبين العديد من هذه الاتجاهات تغيرات في طبيعة الطلبات الواردة من الدول الأعضاء. وثمة اتجاهات أخرى تتصل بأولويات الأمم المتحدة، بما فيها تعميم المسائل الجنسانية والجهود المبذولة لدعم الإدماج السياسي.

٢٢ - وما برحت الأمم المتحدة تتلقى طلبات للمساعدة في الانتخابات المحلية. وقد جنحت المنظمة إلى الرد بشكل إيجابي على هذه الطلبات، مدركة، في جملة أمور، أن الانتخابات المحلية إنما تساعد على إيجاد قاعدة عريضة للديمقراطية الوطنية. بيد أن هذه الانتخابات أكثر تعقيداً وكلفة من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مما يؤدي غالباً إلى تحويل الموارد المالية والسياسية من الانتخابات الوطنية.

٢٣ - وقد أصبحت المساعدة الانتخابية أكثر تعقيداً. فبعض الدول الأعضاء تنظر الآن في إدخال النظم الإلكترونية لتسجيل الناخبين، والتصويت وتجميع النتائج في عملياتها الانتخابية. ومن الضروري أن تتكافأ هذه النظم الجديدة مع القدرات الوطنية المتاحة، بما يسمح بالاستمرارية على مدى فترة من الزمن. ولا بد للأمم المتحدة من أن تواصل تعزيز قدرتها الاستشارية والتقنية في سبيل مساعدة الدول الأعضاء في هذه المسائل.

٢٤ - وعلى مدى الزمن، تطورت أنواع المساعدات المطلوبة من الأمم المتحدة. فالمنظمة الآن نادرا ما تراقب الانتخابات، في حين أن المنظمات الإقليمية، على النقيض من ذلك، تبحر إلى زيادة أنشطتها في هذا المجال. فمعظم المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة تستتبع المشورة التقنية وبناء القدرة خلال الفترة الانتخابية وضمن إطار إنمائي أطول أجلا. وقد دأبت المنظمة عموما على عدم ممارسة مراقبة الانتخابات التي تقدم هي إليها مساعدة تقنية، وذلك كيلا تكون في موقف يتطلب منها تقييم جهودها الخاصة.

٢٥ - وقد طلب من الأمم المتحدة في حالات معينة التصديق على نتائج الانتخابات، كما حدث مؤخرا جدا في تيمور - ليشتي. وهذا شكل من أشكال المساعدة المقدمة في المنظمة التي ينبغي دراستها واستعراضها، وذلك على ضوء خبرة الأمم المتحدة حتى الآن.

٢٦ - وهناك إدراك متزايد مضمونه بناء قدرة المؤسسات الوطنية كي يتسنى لها تنظيم انتخابات موثوقة قد يتطلب المساعدة لفترة من الزمن دون انقطاع.

٢٧ - وغالبا ما تطغى الخلافات السياسية أو العنف على النجاح التقني في الانتخابات، وبخاصة بعد إعلان النتائج أو خلال الجهود المبذولة لتشكيل الحكومة. وغالبا ما يطلب من الأمم المتحدة وغيرها وخاصة في بيئة ما بعد الصراع، مساعدة السلطات الوطنية في إيجاد بيئة مناسبة بعد الانتخابات بقصد ضمان قبول النتائج وتشكيل الحكومة في جو سلمي.

رابعا - موارد الأمم المتحدة لأغراض المساعدة الانتخابية

٢٨ - نظرا لاستمرار الطلب على المساعدة الانتخابية وازدياد تنوع هذه المساعدة وتعقيدها، ازدادت الحاجة إلى الموارد البشرية والمالية المناسبة. وقد أدرك مكتب خدمات الرقابة الداخلية هذا الاتجاه عند قيامه بتقييم شعبة المساعدة الانتخابية في عام ٢٠٠٦. وفي تقرير المكتب عن عام ٢٠٠٧، قدّم ملاحظتين محددين تتصلان بموارد الشعبة وهما: ضرورة تحويل قائمة الخبراء الانتخابيين إلى شكل إلكتروني لتسهيل استخدامها؛ وضرورة استعراض وتنقيح المبادئ التوجيهية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمراقبة الانتخابات بقصد تحسين مطابقتها لأنشطة الشعبة.

٢٩ - وفيما يتعلق بالموارد البشرية، تمثل قائمة الخبراء الانتخابيين المصدر الرئيسي للخبرة من أجل توفير الموظفين للبعثات الانتخابية التي توفدها إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ففي السنتين الماضيتين، استُدعي من هذه القائمة ما يزيد عن ٦٠٠ خبير انتخابي ينتمون إلى أكثر من ٣٥ بلدا وذلك لتزويد البعثات أو المشاريع الانتخابية بالموظفين. وتتضمن هذه القائمة أسماء حوالي ٢٠٠ شخص

يتمتعون بمجموعة مؤهلات تشمل إدارة الانتخابات، والقانون الانتخابي، والنظم الانتخابية، والمسائل اللوجستية، وتثقيف الناخبين، والتدريب، وتعيين الحدود، وتكنولوجيا المعلومات، وتسجيل الناخبين. وما برحت الجهود تبذل لزيادة التوازن بين الجنسين في القائمة، والتمثيل الجغرافي، والقدرات اللغوية.

٣٠ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، واتباعاً لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، قامت الشعبة الانتخابية بإجراء تقييم شامل للقائمة وبحث عن خيارات من أجل تحويلها إلى نظام حاسوبي. والتوصيات هي الآن قيد النظر. وفي الأجل الطويل، سيكون من شأن هذا التحويل زيادة الكفاءة، وتسهيل توسيع القائمة، وتقليل الوقت الفاصل بين انتقاء الخبراء ونشرهم. وستحتاج هذه العملية، التي ستزيد من تعقيد العمل بالنسبة لمدرء القائمة، إلى موظفين إضافيين.

٣١ - وفيما يتعلق بالموارد المالية، فلدى منظومة الأمم المتحدة مصادر تمويل عديدة من خارج الميزانية من أجل أنشطة المساعدة الانتخابية، وهذا أمر هام بالنسبة لفعاليتها بالنظر لعدم إمكانية التنبؤ غالباً بتوقيت الطلبات ومدتها وتعقيدها. ومصادر التمويل الرئيسية ضمن منظومة الأمم المتحدة هي صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمراقبة الانتخابات والصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأحدث مصادر الدعم المالي عهداً هو صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وتُغطى تكاليف العناصر الانتخابية لبعثات حفظ السلام بواسطة الاشتراكات المقررة لبعثات معينة. وتُعبأ معظم الموارد من أجل مشاريع المساعدة الانتخابية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الجهات المانحة ومن مشاطرة الحكومات في التكاليف على المستوى القطري.

٣٢ - وقد أنشئ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمراقبة الانتخابات من قبل الأمين العام تلبية لقرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٦. وتبين صلاحياته الأنشطة الرئيسية التي كانت تضطلع بها شعبة المساعدة الانتخابية آنذاك، مع التركيز بشكل رئيسي على الحاجة إلى الأموال لتغطية تكاليف بعثات التحقق الانتخابية، والتنسيق والدعم للمراقبين الدوليين الآخرين. بيد أن طبيعة طلبات المساعدة الانتخابية قد تغيرت تغيراً كبيراً خلال السنوات الـ ١٥ الماضية ونادراً ما تقوم الأمم المتحدة الآن بمراقبة الانتخابات، كما ذكر آنفاً.

٣٣ - ولمراعاة التغيرات الطارئة على الطلبات من الدول الأعضاء، أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية باستعراض صلاحيات الصندوق. ونتيجة لذلك، اعتمد الأمين العام تنقيح اسم الصندوق وصلاحياته، فأصبح الآن يُعرف باسم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للمساعدة الانتخابية. وسيستمر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بصفتة منسق، في

إدارة الصندوق. وكما كان الحال من قبل، سيتألف الصندوق من تبرعات دون أن تترتب أية آثار مالية على الميزانية العادية.

٣٤ - وقد أوشكت أموال الصندوق حاليا على النضوب، وتُدعى الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم تبرعات قد تكون، مخصصة، إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وقد حُدد تحسين العلاقات بين الجهات المانحة وتعبئة الموارد باعتباره نشاطا هاما للشعبة المعاد تشكيلها وسيتم تنسيقه مع الاستراتيجية الشاملة للعلاقات بين الجهات المانحة في إدارة الشؤون السياسية.

٣٥ - ويعد الصندوق الاستثماري للمواضيعي للحكم الديمقراطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد المصادر الرئيسية لتمويل أنشطة المساعدة الانتخابية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبتحويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تركيزه من حدث الانتخابات إلى العملية الانتخابية ودعم الإدارة، يصبح البرنامج الآن قادرا على الاضطلاع بتخطيط متعدد السنوات بدلا من تعبئة الأموال من أجل أنشطة انتخابية محددة. وما برح هذا الصندوق الاستثماري مفيدا في الدرجة الأولى بالنسبة لمساعدة المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاضطلاع بمشاريع تتصل بمسائل محددة، مثل دور المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية، ودعم الأحزاب السياسية، وتعزيز مشاركة الفئات الضعيفة.

٣٦ - وقام صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وهو أحدث مصادر التمويل عهدا لأنشطة المساعدة الانتخابية، بتوزيع منح لأول مرة في عام ٢٠٠٦. ومنذ أن سعى مجلس هذا الصندوق إلى تحديد أنشطة المشاريع غير المدعومة فعلا من مصادر تمويل أخرى، بُذلت جهود خاصة لالتماس اقتراحات من منظمات المجتمع المدني المحلية ومن منظومة الأمم المتحدة. وهذا الصندوق هو مصدر تمويل متواضع لكنه مصدر ييسر الوصول إليه لتوفير التمويل للأنشطة المبتكرة في مجال المساعدة الانتخابية.

خامسا - استنتاجات وتوصيات

٣٧ - كما يتضح من استمرار ازدياد الطلب، فقد طورت الأمم المتحدة عبر السنين ممارسات أثبتت فعاليتها في مساعدة الدول الأعضاء في إجراء انتخابات موثوقة دورية ونزيهة. بيد أنه لا بد للمنظمة من أن تستمر في إدخال التعديلات على ممارساتها لكي تستجيب للاتجاهات والتحديات الناشئة.

٣٨ - ويمكن لتعدد الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة أن يعزز الفعالية من خلال تطبيق مزايا نسبية وزيادة التخصص. بيد أن هذا يعني أنه يجب إيلاء مزيد من الاهتمام للتماسك والانسجام على نطاق المنظومة. وينبغي في هذا الصدد التأكيد من جديد على دور منسق

أنشطة المساعدة الانتخابية. وفي الوقت ذاته، ينبغي الاستمرار في بذل الجهود لتحديد تقسيم العمل ضمن أسرة الأمم المتحدة، بشكل أكثر وضوحاً.

٣٩ - ولتلبية الطلب المتزايد على المساعدة الانتخابية المعقدة، ينبغي للأمم المتحدة أن تزيد قدرتها على وضع المعايير وأفضل الممارسات الانتخابية ونشرها، وأن تضمن أن تكون نظم إدارة معلوماتها كافية لتلبية هذا الطلب. وعند قيام المنظمة بذلك، ينبغي لها مواصلة العمل بالاشتراك مع المنظمات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية المعنية وكذلك مع الشركاء الآخرين. وسيسعى المنسق إلى ضمان انسجام المشورة والسياسات التقنية في جميع أنحاء المنظمة. كما أن تحسين رصد وتقييم المساعدة الانتخابية سيزيد من فعالية الخدمات المقدمة للدول الأعضاء، وينبغي أن يشكل جزءاً أساسياً من الاستجابة لطلبات المساعدة.

٤٠ - ومن غير الواقعي غالباً، وبخاصة في بيئة ما بعد الصراع، توقع إمكانية بناء مؤسسات انتخابية مستقلة وفعالة وعمليات انتخابية إدماجية على أساس المساعدة المقدمة لعملية انتخاب واحدة. وسيساعد اتباع نهج الدورات إزاء المساعدة الانتخابية على ضمان الاستمرارية. كما يعتمد نجاح هذا النهج، إلى حد ما، على استمرار اهتمام الجهات المانحة بالمساعدة الانتخابية من خلال الانتخابات المحلية وفيما بين الانتخابات، وإدراكها بالطبع أن المسؤولية الأولى عن تمويل ودعم المؤسسات والعمليات الانتخابية إنما تقع على عاتق الدولة العضو ذاتها.

٤١ - وغالباً ما تدعى الأمم المتحدة، وبخاصة بما يتفق وولايات مجلس الأمن، إلى تقديم المساعدة الانتخابية في إطار زمني ضيق وظروف لوجيستية صعبة. بيد أن إجراءات المنظمة ليست كلها مصممة من أجل السرعة والمرونة اللازمتين. وسيقوم المنسق، بالتشاور مع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية، بتقديم توصيات بشأن أفضل طريقة للتصدي لهذه التحديات، وذلك في إطار جهود الإصلاح الجارية.

٤٢ - كما سيقوم المنسق، بعد إدراك الاتجاه الأخير في الطلبات المقدمة إلى الأمم المتحدة للتصديق على نتائج الانتخابات، وبالاشتراك مع الإدارات والوكالات المعنية، بعملية للاستفادة من الدروس المكتسبة بشأن تنفيذ هذه الولاية على أفضل وجه.

٤٣ - ويجب على المنظمة أن تواصل، على سبيل الأولوية، تحديد الدعم المقدم إلى البرامج التي تشجع مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. كما يجب عليها أن تعزز قدرتها على إسداء المشورة للدول الأعضاء بشأن اختيار النظم الانتخابية، الأمر الذي قد يكون هاماً بوجه خاص لتشجيع الإدماج في أطر ما بعد الصراع.

٤٤ - وستزداد الحاجة إلى الموارد البشرية والمالية المناسبة مع استمرار الطلب على المساعدة الانتخابية وازدياد تعقيدها. ويجري الآن تحويل قائمة الخبراء الانتخابيين إلى شكل إلكتروني بقصد تحسين إمكانية الحصول عليها وتنوعها. ومع ازدياد عدد الخبراء في القائمة، ستدعو الحاجة إلى موارد بشرية إضافية للاحتفاظ بها. كما تم تنقيح صلاحيات صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للمساعدة الانتخابية كي تنطبق بشكل أفضل على أنشطة شعبة المساعدة الانتخابية، وذلك حسب توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. بيد أنه بالنظر إلى أن الصندوق لا يزال يمول من التبرعات، وأن أمواله الآن هي على وشك النضوب، فيإني أشجع الدول الأعضاء على النظر في تقديم التبرعات من أجل المساعدة الانتخابية، التي يمكن أن تكون مخصصة، إلى الصندوق الاستئماني للمساعدة الانتخابية، والصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

٤٥ - وأخيرا لا بد من الاعتراف بأن الانتخابات الناجحة لا تحتاج إلى عمليات تقنية موثوقة وشفافة فحسب، بل تحتاج أيضا إلى مسؤولية من جانب المشاركين السياسيين. فغالبا ما يطغى الخلاف السياسي أو العنف على النجاح التقني في الانتخابات، وبخاصة بعد إعلان النتائج أو خلال الجهود المبذولة لتشكيل الحكومة. وإني آمل في أن أعمل مع الدول الأعضاء في التصدي لهذه التحديات للمساعدة في ضمان تحقيق وعد الانتخابات التزهيّة الدورية تحقيقا كاملا.

المرفق

أمثلة على المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

البعثات السياسية الخاصة

العراق

١ - قدمت الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ مساعدة عملية وتقنية كبيرة إلى لجنة الانتخابات في العراق من أجل القيام بثلاث عمليات انتخابية. كما تم في مطلع عام ٢٠٠٧ تعيين لجنة انتخابية دائمة جديدة، وهي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وقد طلبت هذه اللجنة دعماً تقنياً مستمراً من الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٧. وتقود المنظمة الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية، الذي يضم حالياً منظمات شريكة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، ومنظمة غير حكومية إيطالية، هي مدرسة سانتا آنا العليا (Scuola Superiore Sant'Anna). وهذا الفريق هو همزة الوصل بالنسبة لجميع المساعدات الانتخابية المقدمة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على أن تقوم الأمم المتحدة بدور قيادي بشأن سياسة الانتخابات، والإصلاحات القانونية، وبناء القدرات.

نيبال

٢ - أنشأت إدارة الشؤون السياسية بعثة الأمم المتحدة في نيبال كبعثة سياسية خاصة في أوائل عام ٢٠٠٧. وتمثل ولاية البعثة في القيام، في جملة أمور، بتقديم الدعم التقني من أجل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية وتقديم فريق صغير من الخبراء الانتخابيين لرصد العملية الانتخابية والتصديق عليها. وتقوم شعبة المساعدة الانتخابية الآن بدعم عمليات مكتب المساعدة الانتخابية في بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وقد ركزت الخبرة الانتخابية على المساعدة في وضع إطار قانوني وإجراءات قانونية، وكذلك تثقيف الناخبين، واستكمال قوائم الناخبين، والمسائل اللوجيستية. ومن المقرر الآن إجراء هذه الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وكان من المقرر إجراؤها أصلاً في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

الأراضي الفلسطينية المحتلة

٣ - عُيِّن منذ عام ٢٠٠٥ مستشار تقني معني بالانتخابات في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وذلك لمساعدة اللجنة المركزية للانتخابات الفلسطينية وإسداء المشورة إليها. كما أنشئت وحدة دعم واتصال تابعة للأمم المتحدة بمساهمات من جهات مانحة ثنائية وذلك من أجل الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وقامت لجنة الدعم والاتصال المذكورة بنشر معلومات انتخابية ووفرت الاتصال، لأغراض الاعتماد فقط، بين المراقبين الدوليين، واللجنة المركزية للانتخابات الفلسطينية، ووزارة الشؤون الخارجية الإسرائيلية. ولم تقم وحدة الدعم والاتصال هذه بمراقبة العملية الانتخابية، لكنها سهّلت اعتماد ٧٨ وفدا تضم ١٠٦٥ مراقبا من ٣٨ بلدا.

عمليات حفظ السلام

أفغانستان

٤ - أتمت الانتخابات البرلمانية التي جرت في أفغانستان في عام ٢٠٠٥ الدورة الأولى من الانتخابات بموجب دستور عام ٢٠٠٤. وكجزء من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا بمساعدة الحكومة في تعزيز القدرة الانتخابية. ويدعو اتفاق أفغانستان إلى أن تكون اللجنة الانتخابية الأفغانية المستقلة قادرة على إدارة الانتخابات حتى نهاية عام ٢٠٠٨. بيد أن الموارد ليست متوفرة لدعم قدرة المؤسسات الانتخابية في الأجلين المتوسط والطويل. فتقرر إجراء الانتخابات التالية في أفغانستان في عام ٢٠٠٩. وإلى جانب بناء القدرة، يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بمشروع رائد لإنشاء سجل للناخبين المدنيين باستخدام الأموال المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥ - كانت ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المساعدة والإعداد للانتخابات وفي إجراءاتها خلال الفترة الانتقالية. وقد اضطلعت الشعبة الانتخابية في البعثة، بالتعاون الوثيق مع مشروع دعم العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بأكبر برنامج للمساعدة الانتخابية قامت به الأمم المتحدة قط. وقد دعمت شعبة المساعدة الانتخابية الشعبة الانتخابية في البعثة بالتخطيط التنفيذي من أجل انتخابات تموز/يوليه وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. كما عمل فريق

المساعدة التقنية المتكامل المشترك بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي مباشرة مع اللجنة الانتخابية الكونغولية المستقلة.

٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، نظمت اللجنة الانتخابية الكونغولية المستقلة عملية استفتاء دستوري، أُعلن بعدها الدستور الجديد. وفي أعقاب هذا، عقدت اللجنة الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية وانتخابات الجمعية الوطنية في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وقد حظيت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بالثناء من المراقبين الدوليين، والصحافة، والعديد من قادة العالم. وواصلت بعثة منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم الدعم إلى اللجنة خلال انتخابات مجلس الشيوخ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وخلال انتخابات المحافظين ونواب المحافظين في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وستواصل البعثة تقديم مساعدتها خلال الإعداد للانتخابات المحلية، المتوقع إجراؤها في عام ٢٠٠٨، كما ستسهم في إنشاء لجنة انتخابات جديدة.

هايتي

٧ - بتكليف من مجلس الأمن، قامت شعبة المساعدة الانتخابية بدعم العمليات الانتخابية في هايتي من خلال قسم المساعدة الانتخابية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الذي أنشئ بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقُدمت للسلطات الهايتية المساعدة اللوجيستية والتقنية من أجل الانتخابات الرئاسية والتشريعية في شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠٠٦ ومن أجل الانتخابات البلدية والمحلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ونيسان/أبريل ٢٠٠٧. وما برح الدعم يُقدم لانتخابات مجلس الشيوخ المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وبعد التشاور مع الشركاء، بمن فيهم منظمة الدول الأمريكية، اقترحت شعبة المساعدة الانتخابية الانتقال تدريجياً إلى دعم قطري طويل الأمد، والاحتفاظ بوحدة انتخابية أصغر حجماً تابعة للبعثة، وذلك بقصد التركيز على إصلاح القوانين الدستورية والانتخابية.

ليبيريا

٨ - أُغلقت رسمياً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ الشعبة الانتخابية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وسُلمت مسؤولياتها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقام ما تبقى من الشعبة الانتخابية في البعثة بمساعدة لجنة الانتخابات الوطنية الليبيرية في إجراء انتخابات فرعية،

وبناء القدرات، وإعادة التشكيل المؤسسي للجنة الانتخابات. وقامت بعثة مشتركة من شعبة المساعدة الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بزيارة ليريا في منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٧. وقد أوصت البعثة بأن يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع مساعدة يركز على الاستمرار في بناء قدرات اللجنة الانتخابية. كما أوصت البعثة بأن يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدته على كل من الانتخابات المحلية والوطنية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١١.

سيراليون

٩ - قدمت الأمم المتحدة دعماً مالياً وتقنياً ويتعلق بالسياسات العامة من أجل انتخابات آب/أغسطس ٢٠٠٧ الرئاسية والبرلمانية، وساعدت في بناء قدرة اللجنة الانتخابية الوطنية. وقد أسفرت عملية التسجيل الناجحة للناخبين عن تسجيل حوالي ٢,٨ مليون ناخب، أو ٩١ في المائة تقريباً من مجموع الناخبين المؤهلين. وكان الاشتراك في الانتخابات عالياً، وتوحي تقارير المراقبين الأولية بأن الانتخابات التي نظمتها اللجنة الانتخابية الوطنية بمساعدة تقنية من الأمم المتحدة قد تمت بشكل مرضٍ.

السودان

١٠ - رغم أنه تقرر إجراء الانتخابات الوطنية في أواخر عام ٢٠٠٩، لكن الجدول الانتخابي الزمني قد تأخر بشكل ملموس. إذ لا بد من البدء بأنشطة رئيسية عديدة، بما فيها تعداد السكان، واعتماد قانون الانتخابات، وإنشاء اللجنة الانتخابية. ولدى بعثة الأمم المتحدة في السودان وحدة انتخابية صغيرة تعمل بشكل وثيق مع الأطراف المعنية على إيجاد الحيز السياسي الضروري والتقدم بالعملية الانتخابية.

تيمور - ليشتي

١١ - جرت الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٧، كما جرت الانتخابات البرلمانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقدّمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، من خلال مكتبها للمساعدة الانتخابية، مشورة قانونية ودعمًا رئيسيين لوضع الأنظمة والإجراءات ومدونة قواعد السلوك الانتخابية. ويعد الدعم المقدم من البعثة، وكذا الدعم المقدم بموجب مشروع المساعدة الانتخابية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ضروريين أيضاً لمساعدة اللجنة الانتخابية الوطنية في إنجاز ولايتها بالإشراف على العملية الانتخابية. كما وفرت قوات الشرطة التابعة للبعثة الأمن في جميع مراحل العملية الانتخابية ورصدت تسليم وخزن بطاقات التصويت حتى الفرز النهائي للأصوات. وحظيت الأنشطة

الانتخابية بالدعم من قبل ٢٥٠ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة. كما رَحَّب حوالي ٤٠٠ ٣ مراقب محلي و ٤٨٩ مراقباً دولياً بالعملية الانتخابية ووصفوها بأنها سلمية ومنظمة وموثوقة. وما برحت البعثة تسدي المشورة بشأن أنشطة إنشاء المحفوظات وأنشطة بناء القدرات لدى اللجنة الانتخابية الوطنية، وذلك على المدين القصير والمتوسط.

معالم المساعدة الانتخابية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢ - تهدف المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضمان أن إعطاء القدرة للبلدان على تنظيم الانتخابات في المستقبل بقليل من المساعدة الخارجية أو بدونها. ويمكن أن تتخذ هذه المساعدة أشكالاً شتى، كمساعدة السلطات الانتخابية في التحضير من أجل إجراء عملية انتخابية محددة، ودعم البرامج المدنية وبرامج تثقيف الناخبين، وبناء القدرة الطويلة الأمد لدى مؤسسات متنوعة كوسائل الإعلام أو قوات الشرطة، وتقديم الدعم إلى الأحزاب السياسية من أجل بناء القدرات. ويوجّه أيضاً قدر كبير من المساعدة التقنية بشكل متزايد إلى هيئات الإدارة الانتخابية في فترة ما بين العمليات الانتخابية.

كمبوديا

١٣ - يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآن بتنفيذ مشروع يتعلق بتعزيز الديمقراطية والعمليات الانتخابية في كمبوديا، وذلك في أعقاب مساعدة انتخابية سابقة قُدمت إلى كمبوديا. ويتعلق هذا المشروع بفترة ما بين العمليات الانتخابية، من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٧، وذلك للتحضير من أجل انتخابات عام ٢٠٠٧ للمجالس المحلية وانتخابات عام ٢٠٠٨ من أجل الجمعية الوطنية. ويركّز هذا المشروع على بناء القدرة لدى اللجنة الانتخابية، وتعزيز الإطار القانوني، وتشجيع المشاركة المدنية.

ملاوي

١٤ - قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في الانتخابات الديمقراطية البرلمانية والرئاسية المتعددة الأحزاب في أيار/مايو ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٥، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروع بقصد تقديم مساعدة تقنية طويلة الأجل إلى اللجنة الانتخابية الملاوية وذلك من أجل إدارة وتنفيذ الانتخابات والإصلاح الانتخابي. والمشروع مصمم لغرض بناء القدرة المؤسسية لدى اللجنة على إجراء انتخابات حكومية محلية موثوقة في عام ٢٠٠٦ وانتخابات عامة في عام ٢٠٠٩.

موريتانيا

١٥ - قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة المساعدة الانتخابية بإنشاء أمانة المساعدة الانتخابية للمساعدة في إجراء استفتاء بشأن تنقيح الدستور (حزيران/يونيه ٢٠٠٦)، وعقد الانتخابات التشريعية والمحلية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، وانتخابات مجلس الشيوخ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، وجولتين من الانتخابات الرئاسية (آذار/مارس ٢٠٠٧). كما أوفدت بعثات مشتركة، من قبل إدارة الشؤون السياسية وشعبة المساعدة الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى البلد قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها بقصد تقييم احتياجات البلد في ميدان الانتخابات وجودة المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل العملية الانتخابية بأكملها.

جمهورية تنزانيا المتحدة

١٦ - في أعقاب مشروع لدعم الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٥ في جمهورية تنزانيا المتحدة، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج شامل "لتعميق الديمقراطية"، يدعم زيادة المشاركة من المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، في العمليات والمؤسسات الانتخابية.

اليمن

١٧ - نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٦، مشروعاً لبناء القدرات من أجل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاءات كما قُدِّم الدعم للانتخابات الرئاسية وانتخابات المجالس المحلية في عام ٢٠٠٦. وكانت هذه المرحلة هي المرحلة الثانية من الدعم الطويل الأمد المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى هيئة إدارة الانتخابات.